وزارة التربية والتعليم العالي
المديرية العامة للتربية
دائرة الامتحانات

امتحانات الشهادة الثانوية العامة
فرع الآداب والإنسانيات

دورة سنة 2009 العادية

مسابقة في مادة الفلسفة العامّة
المدة: ثلاث ساعات

الاسم:
الرقم:

عالج موضوعا واحداً من الموضوعات الثلاثة الآتية:

الموضوع الأول :

أن نكابد الجهود المضنية من أجل إشباع رغباتنا الكبيرة، هذا أبرز ما يميّز رجل الإرادة.

أ – اشرح هذه الفكرة مبيّناً الإشكاليّة التي تطرحها. **(تسع علامات)**

ب – ناقش هذا الرأي في ضوء النظريات التي تعطي تفسيرات أخرى للإرادة. **(سبع علامات)**

ج – هل ترى أنّه بالإمكان تصوّر إرادة بمعزل عن أي دافع ؟علِّل ما تذهب إليه. **(أربع علامات)**

الموضوع الثاني:

سيبقى مفهوم "الحكومة الفضلى" نسبياً، ما دام الواقع هو أحد محدّداته الأساسيّة.

أ – اشرح هذا الرأي لـِ "أرسطو " مبيناً الإشكاليّة التي يطرحها. **(تسع علامات)**

ب– ناقش هذا الرأي في ضوء النظريات الأخرى حول الحكومة الفضلى. **(سبع علامات)**

ج– برأيك، ما هو العامل الأكثر تأثيراً في تعيين نوع السلطة ؟ وضّح ما تذهب إليه. **(أربع علامات)**

الموضوع الثالث: نص

"إن معاناة الظلم هي أكثر الأمور رداءة في نظام الطبيعة؛ في المقابل، وبموجب القانون، ارتكاب الظلم هو الأكثر قبحاً. فالإنسان الذي هو في وضع يُفرض عليه فيه معاناة الظلم، ليس بإنسان بل عبد، الموت خير له من الحياة إذا لم يكن قادراً على مساعدة نفسه... عندما تلحق به ظلامة أو إهانة. إن الضعفاء هم بالتأكيد من يسنّون القوانين. إذاً يضع الضعفاء القوانين انطلاقاً من ذواتهم وتبعاً لمصلحتهم... إنهم يريدون إخافة من هم أقوى منهم والقادرين أن يكونوا أرفع منهم رتبة. وبغية منع هؤلاء الناس (الأقوياء) من أن يكونوا أرفع منهم، يقولون إن امتلاك الأقوياء أكثر من الآخرين أمر رديء وغير عادل، وإن الظلم يكمن بالضبط في الرغبة بالمزيد.

وعندما نقول إن الرغبة في الامتلاك أكثر من سائر الناس ظلم، فنحن نؤكد ذلك باللجوء إلى القانون. خلافاً لذلك، من البديهي أن يكون العدل في تملك الإنسان الأفضل أكثر ممن دونه وفي تملك الأقوى أكثر ممّن هو أقل قوة منه. هذا ما يحصل في كل مكان، وهذا ما تعلّمه الطبيعة عند الأنواع الحيوانيّة كلها وعند جميع الأجناس البشريّة وفي جميع الدول. إذا سيطر الأقوى على من هو أقل قوة منه وكان أرفع منه مقاماً، فهذا إشارة إلى أن الأمر عادل."

أفلاطون، "غورجياس".

أ – إشرح هذا النصّ وبيّن الإشكاليّة التي يطرحها. **(تسع علامات)**

ب – ناقش ما ورد في النصّ من أفكار مُظهراً أنه من غير المقبول أخلاقياً وعقلياً بناء العدالة والحق على القوّة. **(سبع علامات)**

ج – هل ترى أن اللجوء إلى القوّة هو دائماً موقف لا أخلاقي ؟ علّل ما تذهب إليه. **(أربع علامات)**

مشروع معيار التصحيح

مسابقة في مادة الفلسفة العامّة
المدة: ثلاث ساعات

جزء السؤال	التصحيح	العلامة
	الموضوع الأول	
أ	– **المقدمـــة: (علامتان)** لقد وضعت الفلسفات التقليديّة الإرادة والرغبة في موقعيْن متقابليْن، بل متناقضيْن: فإنسان الإرادة هو الذي بَطل أن يكون إنسان الرغبات. وفكرة اللجوء إلى الجهد المضني لتحقيق الرغبات التي هي ملذّات تبدو أيضاً تناقضاً في المفاهيم والمعاني. – **الإشكالية: (علامتان)** – كيف يمكن أن تكون متلازمة، ومتكاملة، لا متقابلة ولا متلاغية، مفاهيم الجهد والإرادة والرغبة؟ – **الشرح: (خمس علامات)** – تنطلق أطروحة هذا الموضوع إلى نتيجة غير تقليديّة عبر نوع من القياس المنطقي: إذ أنّ لا تناقض جوهريًّا بين الرغبات الكبرى والإرادة، وإذ أنّ الإرادة بحاجة إلى مجهود لتتحقّق. – وتنطلق الأطروحة أيضاً من وجود نوعيْن على الأقل من الرغبات الصغرى (النزوات)، والكبرى. – صفات الرغبات الصغرى معروفة، وكذلك صفات أصحابها. أمّا أصحاب الرغبات الكبرى، الرغبات التي عرف أصحابها كيف يحقّقونها بالذكاء والجهد والسهر والمواظبة. – هذه الرغبة الكبرى لا تُنتَظر كالمن والسلوى، بل يتمّ السعي إلى تحقيقها بالجهود المضنية. – وهذا ما قاله "مين دي بيران" عن الجهد الجسدي الذي هو وحده يبرهن عن وجود إرادة حقيقيّة.	9
ب	– **المناقشة:** – يمكن التمسُّك بالمعنى الذي أرسته الفلسفات التقليديّة لمفهوم الرغبة. – عند ذاك تقف الإرادة، بمعناها التقليدي بمقابل الرغبة "الجسديّة" والمنحطَّة. – إنَّ إدانة الرغبات غالباً ما يتمّ بمقاييس الفلسفات المثاليّة. – علوم الإنسان الحديثة (علم النفس والأنتروبولوجيا خصوصاً) لم تنطلق من إدانة مسبقة للرغبات والعواطف، ومن تمجيد مسبق للإرادة بمفهومها القديم. – لقد أظهر فرويد أنّ التصوُّر القديم للإرادة هو تصوُّر قاصر لأنَّه يرتكز على أفكار مسبقة أخلاقيَّة تقليديَّة، وأنطولوجيَّة: فالإرادة الفعليَّة تجهل دوافعها التي تكون في العادة لا واعية. – ونيتشه لا ينطلق من إدانة مسبقة للأنانيّة، لأنّ الأنانيّة الدافع المركزي لأفعال الناس وإرادتهم، حتى وإن كانوا يخجلون بالاعتراف بذلك. – الإرادة ليست نقيضاً للرغبات، والميول الواعية وبخاصة اللاواعية والأفكار المشاريع والجهود الجسديّة والنفسيّة، بل هي توليفة منسجمة من كلّ هذه، لتحقيق إنجاز ولتحقيق الذات في الآن ذاته.	7
ج	– **الـــرأي:** – تترك حرية الإجابة للمرشح حيث يمكنه تبنّي أحد المواقف الآتية أو اتخاذ موقف مغاير شرط جودة العرض والتعليل:	4

	– فسَّرت الفلسفة القديمة، وعلم النفس الكلاسيكي المتأثّر بها، الإرادة الإنسانيّة بالقدرة على الاختيار الحرّ المطلق "Libre-arbitre" بين شيئيْن أو موقفيْن أو أكثر. – تقوم فكرة الإرادة الحرّة على فرضيّة أنّ الإنسان هو الكائن الحرّ الوحيد الذي يستطيع بعقله أن يقاوم شهواته الحيوانيّة الحسّيّة أي أن يتخلّص من غواية الخطيئة. – أظهر نيتشه أنّ الإرادة تراوغ لإظهار عدم تعلُّقها بالدوافع التي غالباً ما تكون غير واعية. – التحليل النفسي الفرويدي أظهر أنّ ما نسمّيه إرادة حرّة ليس أكثر من تبرير واعٍ لدوافع غير واعية بالنسبة لصاحب الفعل الإرادي. – اعتقد القدماء أنّ لله وحده إرادة حرّة، وعلى الإنسان أن يتمثّل بإرادته بالفعل الإلهي. فالإرادة الحرّة عنده لا تنقطع البتَّة عن الدوافع حيث تكون إرادتنا تعبيرها الواعي.	
	الموضوع الثاني	
أ	– **المقدمة: (علامتان)** التمهيد لمناقشة رأي "أرسطو" بالقول، مثلاً، أن السياسة ملازمة لوجود الاجتماع الإنساني فهي ضروريّة لتنظيم حياة البشر. أصل كلمة سياسة وما تعنيه من تدبر الأمور سواء على صعيد العائلة أو المدينة. كثرة الأنظمة السياسيّة تاريخياً، واختلاف الفلاسفة حول مفهوم أو تحديد أيّ الحكومات هي الأصلح – **الإشكالية: (علامتان)** – هل يمكن أن نحدّد ما هي الحكومة، والأصلح فقط نظرياً ؟ – إذا كان الواقع هو المحدِّد الرئيسي لنوعيّة الحكومة، فهل معنى هذا أن يبقى مفهوم الحكومة الأصلح؟ – **الشرح: (خمس علامات)** – بالنسبة إلى "أرسطو" لا وجود لحكومة صالحة بالمطلق، لأنّها مرهونة بالواقع الذي يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن زمن وآخر. – عرض نظريّة "أرسطو" في السياسة وأنواع الحكومات. – الإنسان مدني بالطبع، ولا تتحقق حاجاته كإنسان إلاّ ضمن الدولة. – أشكال الحكومات الصالحة. – أشكال الحكومات السيئة. – التشديد على أنّ نظريّة "أرسطو" في أنواع الحكومات تستند إلى الواقعيّة التاريخيّة والغايات الأخلاقيّة، وكلاهما يجعل مفهوم الحكومة الأصلح مفهوماً نسبياً. فالسعادة كغاية أخلاقيّة نهائيّة تختلف من حيث مفهومها باختلاف الأشخاص والمجتمعات. ومن ناحية الواقعيّة التاريخيّة، نجد إمكان أن تكون الحكومة الصالحة: ملكيّة أو أرستقراطيّة أو ديمقراطيّة...	**9**
ب	– **المناقشة:** – عرض نظريّة "أفلاطون" في السياسة خاصة رأيه في الحكومة الأصلح ومقارنته برأي "أرسطو": أوجه الشبه والاختلاف. – غاية السياسة في المدينة وعند الفرد هي العدالة. – مقارنة الدولة بالنفس البشريّة وتقسيم الأولى إلى طبقات تقابل قوى النفس البشريّة. – تفضيل "أفلاطون" للملكيّة أو الأرستقراطيّة باعتبارها أفضل أنواع الحكومات التي تؤمن العدالة وتحقق الفضيلة. – تأكيد "أفلاطون" على ضرورة تمكّن الحاكم من الفلسفة: مفهوم الحاكم–الفيلسوف. – يمكن أيضاً للطالب أن يعرض النظريات الأخرى في السياسة والحكومة الفضلى كما وردت عند إبن	**7**

	خلدون، مونتسكيو، وكارل ماركس، باختصار؛ أو التوسع في شرح واحدة منها. – مطلوب نظريّتيْن على الأقل تعارض نظريّة "أرسطو" الواقعيّة النسبيّة.	
	– **الرأي الشخصي:** تُترك حريّة الإجابة للمرشّح، على أن يلتزم جودة العرض والمحاججة أو التدليل عليه بأمثلة من الواقع. يمكن مثلاً عرض العوامل المختلفة التي تحدّد نوع الحكومة كما وردت في كتابه: عوامل نفسيّة، جغرافيّة، اقتصاديّة... ألخ، والتركيز على واحد منها أو على تكاملها جميعاً....	4
	الموضوع الثالث	
أ	– **المقدمـــة: (علامتان)** يعتقد بعض علماء الأخلاق أنّ القواعد القضائيّة والأخلاقيّة تعبّر عن توازن القوى الموجودة في المجتمع أكثر ممّا تعبّر عن الفرائض الأخلاقيّة. فلا يكون الحق سوى ترجمة للقوّة. هذه هي القضيّة التي يعالجها كاليكلاس في هذا النصّ، فالعدالة هي دائماً في جانب الأقوى. – **الإشكالية: (علامتان)** ألا يهدف وضع القواعد القضائيّة إلى تحاشي استعمال القوّة، وإلى ضبط الصراعات بوسيلة أخرى غير القوّة؟ ومن جهة أخرى إذا ألغى الحقّ القوّة هل يمكنه الاستغناء عنها؟ – **الشرح: (خمس علامات)** – يدور النصّ حول أربع أفكار رئيسيّة تدافع عن القضيّة التي يتعارض من خلالها الطبيعة والقانون: – يميّز كاليكلاس بين الطبيعة والقانون. – الطبيعة محكومة بشريعة الأقوى. – القوانين الوضعيّة من عمل الضعفاء. – العلاقات بين الأجناس الحيوانيّة وبين التجمعات البشريّة والأفراد محكومة بقانون الطبيعة الذي يجعل الأقوى مسيطراً على الأضعف. – هكذا لا وجود لعدل مطلق أو ظلم مطلق، فهما نسبيّان ويمكن أن ينقلبا بالانتقال من النظام الطبيعي إلى النظام السياسي.	9
ب	– **المناقشة:** – القوّة لا تصنع القانون. في "العقد الاجتماعي" يرفض روسو بقوّة المقولة التي تساوي الحقّ بالقوّة. – التأكيد بأنّ القوّة هي أساس الشرعيّة يعني الخلط بين مجال الوقائع (ما هو قائم) وبين الحقّ (الذي يجب أن يكون). – بالمقابل الخضوع للقوّة هو أمر مفروض بينما إطاعة العدالة هو فعل إرادي. إطاعة العدالة واجب في حين أنّ الاستسلام للقوّة ليس سوى مجرّد مبدأ احتراس. على القوّة أن تلبس دائماً قناع الحقّ لأنّه لا سلطة للقوّة وحدها على الضمائر.	7
ج	– **الـــرأي:** – تترك حرية الإجابة للمرشح شرط جودة العرض والتعليل كما يكون من المستحسن أن يأخذ بعين الاعتبار الأسئلة المطروحة تالياً: – هل يجب أن نستخلص من ذلك أنّ القوّة والحقّ مختلفان جذريّاً؟ إذا تجسّد الحقّ الجيّد هل يمكن قبول العنف؟ نحن نجد شرعة العنف هذه في فلسفة ماكياڤيل. هل يمكن مع ذلك تبرير تحقيق هدف أخلاقي بوسائل غير أخلاقيّة؟ هذا الرأي خطير من وجهة نظر أخلاقيّة. فاللجوء إلى العنف هو سقوط بحد ذاته	4

	ولو أدّى دائماً ومن وجهة نظر اجتماعيّة واقعيّة وسياسيّة إلى أهداف نافعة.	